

معالي السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى قرار البنك المركزي في إطار توجيهات مجلس الوزراء للبنوك المصرية بوقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الإستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية فقط اعتباراً من تاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والذي صدر دون استطلاع رأي منظمات الأعمال بشأن أثر هذا الإجراء على الأنشطة الاقتصادية والاستثمار بالرغم من تأكيد كافة منظمات الأعمال لاستعدادها لمساعدة الحكومة في تبني السياسات التي تخدم الاقتصاد الوطني والصالح العام ولكن بالآليات التي لا يترتب عليها آثار سلبية على المشروعات القائمة والالتزاماتها.

وفي هذا الشأن تطالب منظمات الأعمال الموقعة على هذه المذكرة بإلغاء هذا الإجراء وبشكل فوري وذلك للأسباب التالية:-

- أن هذا الإجراء سيؤثر بشكل مباشر علي إمداد الصناعة بإحتياجاتها من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة وقطع الغيار لخطوط الإنتاج مما يزيد من مشكلة سلاسل الإمداد القائمة منذ بدأت جائحة كورونا وهو ما سينعكس بدوره علي حجم الإنتاج وتوفير السلع وارتفاع أسعارها بما لذلك من نتائج سلبية علي المنتج والمستهلك علي حدا سواء.

- يؤثر هذا الإجراء تأثيراً سلبياً علي ثقة المستثمر الأجنبي في الصناعة المصرية والأقتصاد المصري إذ ينطوي القرار علي رسالة إنذار بوجود خلل في توفير العملات الأجنبية مما أستدعي إصدار تلك التعليمات.

- يمثل هذا الإجراء تهديداً مباشراً علي صحة وسلامة المواطنين من خلال تأثيره المباشر علي إمدادات قطاع صناعة الأدوية والتي تكون في كثير من الأحيان علي شكل شحنات صغيرة بأوامر توريد عاجلة من خلال الشحن الجوي وبدون الحاجة إلي فتحاعتمادات مستندية بما تتطوّي عليه من إجراءات تستغرق وقتاً لا تتحمله المنظومة الصحية، ذلك فضلاً عن إحتياجات المستشفيات من الإمدادات بقطع غيار المعدات الطبية والمستلزمات الطبية والتي تمثل خطورة بالغة في توفير الخدمة الطبية وزيادة تكلفتها والإخلال بالإلتزامات التعاقدية بين المستشفيات ومنظومة التأمين الصحي.

- يؤثر هذا الإجراء تأثيرا سلبيا على الصادرات بزيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم تنافسية المنتجات المصرية المحمولة بالفعل بالمزيد من الأعباء التي تحد من قدراتها التنافسية وهو ما يتعارض مع هدف الدولة لزيادة الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار.
- يؤثر هذا القرار على قدرة المنشآت الصناعية علي توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي التي تغطي الاعتمادات المطلوب فتحها مما يزيد الطلب علي العملة الصعبة ويفتح مجالاً للمعاملات خارج السوق الرسمي للعملات الأجنبية مع وجود قيود من البنك المركزي علي تمويل بعض الأنشطة من خلال البنوك.
- لم يضع الإجراء المذكور أي حسبان لعمليات إستيراد المصانع لقطع الغيار وبعض الاحتياجات التي يتم استيرادها بواسطة البريد العاجل.
- يحمل هذا الإجراء عبئ التسهيلات الإنتمانية التي كان تحصل عليها المنشآت قبل صدور القرار بناءً علي تعاملات وعلاقات ثقة عبر سنوات مع موردين من الخارج لتتحملها العملة الصعبة والبنوك وهو ما يؤثر علي الاقتصاد بشكل عام.
- لن تتمكن الملاعة المالية للشركات من إستيعاب حجم أعمالها الذي كانت تحققه من خلال تسهيلات الموردين قبل صدور وعلي وجه الخصوص الشركات التي قامت بعمل توسعات وزيادة حجم استثماراتها للوفاء بأحتياجات مبادرة حياة كريمة والمشروعات القومية طبقاً لسياسة الدولة وأهتمامها بالمنتج المحلي مما ينعكس سلباً علي توريدات تلك المصانع لتلك المشروعات وفق الجداول الزمنية المتفق عليها.
- أشار القرار بأن الهدف من إصداره هو تحقيق منظومة حوكمة عملية الإستيراد بالرغم من أن التعاملات بنظام فتح الاعتمادات المستندية قد تقلص بشكل كبير في المعاملات التجارية علي المستوى الدولي وهو ما يضدد أسباب الإصدار الواردة بكتاب البنك المركزي.
- تم في السابق تطبيق مثل هذه القرارات ولم تنجح في إستيعاب المشكلات التي صدرت لمعالجتها.
- لم يضع الإجراء المذكور في الحسابان الشركات التي ليس لديها تسهيلات إنتمانية مع البنوك خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل القاعدة الأكبر من المنشآت الصناعية.

- أُعْفَت تلك الإجراءات فروع الشركات الجنية والشركات التابعة لها من الالتزام بتنفيذها بما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق الالزامات بين كافة المنشآت.

استناداً إلى ما سبق بيانيه وحرصا من كافة منظمات الأعمال علي تحقيق الصالح العام وتلافي ما سبق بيانيه من آثار فإننا نتقدم لسيادتكم بمطلبنا لإيقاف العمل بهذا الإجراء مع استعدادنا الكامل لأي جلسات تشاورية بشأن البحث في إجراءات بديلة يمكنها أن تحقق الهدف المنشود دون إخلال بمنظومة التجارة والصناعة والاستثمار.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام

م/ إبراهيم العربي

م/ محمد زكي السويدي

م/ علي عيسى

رئيس الاتحاد العام
لغرف التجارية

رئيس اتحاد الصناعات
المصرية

رئيس جمعية
رجال الأعمال

القاهرة في ١٤/٢/٢٠٢٢